مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 04 مارس 2024

«أسامة ربيع» يكشف تفاصيل مشروع ازدواج قناة السويس ومصدر تمويله

(اقتصادي . شبكة رصد)

قال رئيس هيئة قناة السويس، أسامة ربيع، الاثنين، إن تمويل مشروع ازدواج القناة سيتم من الميزانية الاستثمارية للهيئة دون تحميل أية أعباء إضافية على الموازنة العامة للدولة.

وأضاف ربيع أن مشروع الازدواج الكامل للمجرى الملاحي للقناة مازال في مرحلة الدراسة التي تمتد لتشمل دراسات الجدوى والدراسات البيئية والدراسات الهندسية والمدنية وبحوث التربة والتكريك وغيرها من الدراسات التي ستعكف الهيئة على تنفيذها، بالتعاون مع كبرى الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة في هذا المجال.

وأشار إلى إنهاء مرحلة الدراسة خلال 16 شهرا تقريبا، وذلك تمهيدا لعرض المشروع على الحكومة على أن يتم توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروع مستقبلا من الميزانية الاستثمارية للهيئة المعتمدة من وزارة المالية دون تحميل أية أعباء إضافية على الموازنة العامة للدولة.

وأوضح رئيس الهيئة أن تحقيق الازدواج الكامل للقناة في الاتجاهين سيسمح برفع تصنيف القناة وزيادة تنافسيتها، فضلا عن زيادة القدرة العددية والاستيعابية للقناة لتصبح قادرة على استيعاب كافة فئات وأحجام سفن الأسطول العالمي.

وأكد ربيع أن قناة السويس تمضي قدما نحو استكمال استراتيجيتها الطموحة لتطوير المجرى الملاحي للقناة عبر تنفيذ عدة مشروعات تطوير للبنية التحتية مع الأخذ في الاعتبار الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات، وملائمتها لتطور ونمو حركة التجارة العالمية، وعلى أن يتم تنفيذها من خلال الميزانية الاستثمارية للهيئة المعتمدة من الحكومة.

وزير الخارجية يعقد مباحثات مع المنسقة الأممية لإعادة إعمار غزة ونظيرته الهولندية

(سياسي . الأهرام)

استقبل سامح شكري وزير الخارجية، اليوم الإثنين، سيجريد كاخ منسقة الأمم المتحدة للشئون الإنسانية وإعادة الإعمار في قطاع غزة، بمقر وزارة الخارجية بالعاصمة الإدارية الجديدة.

كما استقبل سامح شكرى وزير الخارجية، هانكي بروينز سلوت، وزيرة خارجية مملكة هولندا، بمقر وزارة الخارجية بالعاصمة الإدارية، وعقب اللقاء عقد جلسة مباحثات ثنائية، ثم عقد مؤتمر صحفى مشترك للوزيرين.

السيسي يوجه بمواصلة العمل لتطوير منظومة التقاضي لتحقيق العدالة الناجزة

(اقتصادي . البوابة نيوز)

وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي بمواصلة العمل المكثف في جهود التطوير والتحسين بما يضمن تحقيق العدالة الناجزة.

وعقد الرئيس عبد الفتاح السيسي اجتماعاً اليوم مع المستشار عمر مروان وزير العدل.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، المستشار الدكتور أحمد فهمي، بأن الرئيس اطلع خلال الاجتماع على إجراءات تفعيل قانون التحالف الوطني للعمل الأهلي، والجهود الجارية لاستحداث آليات للتنسيق في إطار القانون، بهدف تعميق مفهوم التطوع في العمل الأهلي وتنمية القيم الإنسانية والمجتمعية، وحشد الجهود الوطنية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعم تنفيذ المبادرات الاجتماعية التنموية، وذلك من خلال التنسيق بين أجهزة الدولة والمجتمع المدني المعنية.

وأوضح المتحدث الرسمي أن الاجتماع تناول أيضاً تطورات الموقف التنفيذي لإنشاء مدينة العدالة بالعاصمة الإدارية الجديدة، في إطار الجهود الجارية للتطوير الشامل لمنظومة التقاضي وتحديث آلياتها، حيث وجه الرئيس بمواصلة العمل المكثف في جهود التطوير والتحسين، بما يضمن تحقيق العدالة الناجزة، مشدداً على تطبيق القانون بكل أمانة ونزاهة ومساواة، تأكيداً لسيادة القانون على الجميع بلا تمييز، وحماية لحقوق المواطنين والمجتمع.

ارتفاع الفائدة على أذون الخزانة بالجنيه لتلامس 30%

(اقتصادي . العربي الجديد)

ارتفع متوسط الفائدة على أذون الخزانة التي يصدرها البنك المركزي المصري لصالح وزارة المالية بالجنيه، لأجل 9 شهور في المتوسط إلى 29.9%.

ووفقا للأرقام المنشورة على موقعي البنك المركزي ووزارة المالية المصريين اليوم، فقد بلغ سعر الفائدة في المتوسط على أذون 91 يوما المطروحة أمس الأحد، 27.681%.

بينما وصلت إلى 29.913% للأذون لمدة 273 يوما (نحو 9 شهور) وهو رقم قياسي لم تسجله عوائد الأذون من قبل، وفقا لمواقع إعلامية مصرية.

وطلبت المؤسسات المالية 30.109% كعائد على أذون الخزانة ذات أجل 364 يوما، فيما قبلت وزارة المالية منها 320 عرضاً، بقيمة 56.734 مليار جنيه، وبمتوسط فائدة سجل نحو 29.913%.

وبلغت الفائدة على أذون الخزانة مدة 91 يوما في 12 مارس 2023 في المتوسط 20.516%، بينما بلغت 22.674% لآجال 273 يوما.

وبذلك ارتفعت العائدات بأكثر من 7% في المتوسط على أذون الخزانة لآجال 91 يوما و273 يوما خلال أقل من عام واحد.

وأذون الخزانة هي أداة دين تصدرها الحكومة بمدد تتراوح بين 3 أشهر وسنة.

وتبلغ الاحتياجات التمويلية لمصر خلال العام المالي الحالي نحو 2.14 تريليون جنيه، منها 1.955 تريليون جنيه من خلال التمويل المحلي عبر سندات وأذون الخزانة.

وبدأت السنة المالية الحالية أول يوليو/تموز 2023 وتنتهي في 30 يونيو/حزيران 2024.

وقفزت الديون الخارجية إلى ما يقرب من 5 أضعاف خلال السنوات العشر الماضية، من نحو 34 مليار دولار إلى 164.52 مليار دولار بنهاية سبتمبر/أيلول الماضي، مع زيادة الدين المحلي من 1.6 تريليون إلى 6.86 تريليونات جنيه، حتى الربع الأول من 2023، وفقاً للبيانات المتاحة من وزارة التخطيط.

وتستهدف الموازنة للعام المالي 2023/2024، خفض معدلات الدين العام من 96% من إجمالي الناتج القومي إلى 93%، نهاية عام 2024.

وتواجه مصر تحديات اقتصادية كبيرة، تتمثل في شحّ العملة الأجنبية، وضغوط على الجنيه بعد تخفيض قيمته ثلاث مرات منذ مارس/آذار 2022.

محكمة جنايات أمن الدولة تحكم بإعدام ثمانية من قيادات الإخوان في قضية "المنصة"

(تشريعي . العربي الجديد)

أفادت منظمات حقوقية من بينها مركز الشهاب لحقوق الإنسان، بأن الدائرة الأولى إرهاب في محكمة جنايات أمن الدولة، المصرية، المنعقدة بمجمع المحاكم في مأمورية استئناف مركز الإصلاح والتأهيل ببدر، قضت بحكمها في القضية رقم 72 لسنة 2021 والمقيدة برقم 9 لسنة 2021 كلي القاهرة الجديدة، والمعروفة إعلامياً بـ "أحداث المنصة"، بالإعدام لثمانية من قيادات جماعة الإخوان المسلمين.

عاقبت المحكمة كلاً من، محمد بديع مرشد جماعة الإخوان، ومحمود عزت القائم بأعمال المرشد، ومحمد البلتاجي عضو مجلس الشعب، وعمرو زكي عضو مجلس الشعب، وأسامة ياسين وزير الرياضة الأسبق، وصفوت حجازي، وعاصم عبد الماجد، ومحمد عبد المقصود، بالإعدام شنقاً عما أسند إليهم من اتهامات.

وقد أحالت نيابة أمن الدولة العليا، قضية أحداث المنصة إلى محكمة جنايات أمن الدولة في إبريل/نيسان 2021، لتنظر الدائرة الأولى إرهاب برئاسة المستشار محمد شيرين فهمي رئيس محكمة جنايات أمن الدولة العليا، أولى جلسات القضية في السادس من يونيو/حزيران 2021، في مقر المحكمة بمجمع محاكم طرة، ثم تنقل المحاكمة إلى مجمع المحاكم في مأمورية استئناف مركز الإصلاح والتأهيل ببدر، وعلى مدار جلسات متعاقبة تنظر المحكمة

محاكمة المتهمين.

وأعرب مركز الشهاب لحقوق الإنسان عن رفضه للحكم، كما أكد رفضه لكل أحكام الإعدام، خاصة في القضايا السياسية التي زادت وتيرتها في الفترة الحالية، ويطالب بوقف تلك الأحكام.

كما رصد مركز الشهاب لحقوق الإنسان، خلال الفترة من عام 2013 إلى نهاية عام 2022 تنفيذ 105 حالات إعدام، كما بلغ عدد أحكام الإعدام الباتة واجبة النفاذ منذ 2013 حتى نهاية 2022 ما مجموعه 97 حكماً بالإعدام، "أغلبها صدرت بحق قادة معارضة بارزين بينهم أعضاء برلمان ووزراء سابقون، بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه العقوبة استخدمت للنيل من الخصوم والمعارضين السياسيين".

وتعد مصر من أكثر البلدان التي نُفّذ فيها أكبر عدد من أحكام الإعدام في العالم طبقًا لتصنيف منظمة العفو الدولية، التي صنفت مصر في المركز الثالث على مؤشر صدور أحكام الإعدام، وفي المركز الأول على مؤشر تنفيذ أحكام الإعدام عام ٢٠٢٢.

وتصدر المحاكم المصرية عقوبة الإعدام في جرائم متنوعة، إذ يجيز القانون المصري إصدار عقوبة الإعدام بشأن 105 جرائم نصّ عليها عدد من التشريعات المصرية مثل قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته، وقانون الأحكام العسكرية رقم 25 لسنة 1966، وقانون الأسلحة والذخائر رقم 394 لسنة 1954، وكذلك قانون مكافحة المخدرات رقم 182 لسنة 1960.

مدبولى: توجيهات رئاسية بالإفراج الفوري عن البضائع من الموانئ

(اقتصادي . البوابة نيوز)

تابع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم، موقف حركة البضائع والشحن في الموانئ المصرية، وكذا منظومة الشحن المُسبق ACI، في اجتماع حضره كلٌ من الدكتور محمد معيط، وزير المالية، ومحمد أبو موسى، مساعد محافظ البنك المركزي، وعصام عمر، وكيل محافظ البنك المركزي، ومنى ناصر، مساعد وزير المالية، ودعاء سليمة، رئيس مركز تحديث الصناعة، والشحات الغتوري، رئيس مصلحة الجمارك، وأحمد العسقلاني، رئيس الإدارة المركزية للتجارة الخارجية.

وفي مُستهل الاجتماع أكّد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أنه فى ظل زيادة الموارد الدولارية فى الأيام الأخيرة، سواء من صفقة رأس الحكمة، أو غيرها، هناك توجيهات رئاسية بسرعة الإفراج الفورى عن البضائع بمُختلف الموانئ، على أن يتم التنسيق مع البنك المركزي والوزارات المعنية لسرعة الإفراج خاصة عن السلع الغذائية، والأدوية، والأعلاف، ومستلزمات الإنتاج، وهو ما سيُسهم في توازن الأسعار وانخفاضها.

وقال رئيس الوزراء: "المطلوب أن تتم الإجراءات في أسرع وقت، والإفراج عن هذه السلع عاجلًا، وسنتابع هذا الملف على مدار اليوم، وفى مختلف الموانئ".

وأضاف الدكتور مصطفى مدبولي أن الدولة مستمرة في إجراءاتها الإصلاحية، فلدينا مستهدفات تتعلق بدعم قطاع الصناعة؛ بهدف زيادة التصدير، وكذا قطاعات الزراعة والسياحة والاتصالات، مؤكدًا أن كل تلك القطاعات تدخل ضمن خطة الدولة للإصلاح الهيكلي.

وخلال الاجتماع تم استعراض موقف السلع الموجودة بالموانئ، وفقًا لتحليل أرقام البضائع المُسجّلة بنظام "التسجيل المسبق للشحنات" (ACI) حتى أمس، وكذا تصنيفاتها، وتم التوافق بين مسئولى البنك المركزى، ووزارتى المالية والتجارة والصناعة على سرعة إنهاء الاجراءات والافراج الفوري عن البضائع.

الحكومة تبدأ إجراءات طرح إدارة وتشغيل المطارات بشركات القطاع الخاص وتستعين باستشاري دولي

(اقتصادي . الأهرام)

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم، اجتماعا؛ لمتابعة الإجراءات التنفيذية المقترحة من وزارة الطيران المدني لطرح إدارة وتشغيل المطارات بشركات القطاع الخاص.

جاء ذلك بحضور كل من الفريق محمد عباس حلمي، وزير الطيران المدني، والمهندس محمود عصمت، وزير قطاع الأعمال العام، والمهندس محمد سعيد محروس، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية، وأماني متولي، الوكيل الدائم لوزارة الطيران المدنى، والمحاسب مجدي إسحق، رئيس مجلس إدارة شركة ميناء القاهرة الجوي، واللواء أحمد منصور، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للمطارات، ومسئولي الجهات المعنية.

واستهل رئيس مجلس الوزراء الاجتماع بالإشارة إلى مواصلة الحكومة جهودها، من خلال الوزارات والأجهزة المعنية، للنهوض بقطاع الطيران المدني، بما يسهم في الارتقاء بوضعيته التنافسية إقليمياً وعالمياً، وبما يتكامل مع عملية التنمية الشاملة بالدولة، وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المطارات المصرية، بما يسهم في تحسين الخدمات المقدمة للركاب، وكذا زيادة الإيرادات المحصلة.

وصرح المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسميّ باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأن الاجتماع ناقش عددا من النقاط المتعلقة بالإجراءات التي تم اتخاذها في سبيل تنفيذ استراتيجية تطوير المطارات المصرية، التي ترتكز على الاستغلال الأمثل للبنية التحتية للمطارات وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة المسافر مع العمل على زيادة الإيرادات، وتعزيز الاستدامة والتحول الرقمي، بجانب تطوير قدرات الكفاءة الإدارية للعنصر البشري، من خلال الاستعانة بالخبرات العالمية في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار، أوضح المتحدث الرسميّ أنه تم خلال الاجتماع تناول موقف اختيار استشاري دولي ذي خبرة كبيرة لوضع خطة برؤية متكاملة لعملية الطرح لإدارة المطارات المصرية عبر منظومة احترافية؛ لتنظيم حركة تدفق المسافرين وتأدية الخدمات، بأفضل عروض ممكنة، حيث ستتم دعوة أهم وكبرى الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال، وبتوقيتات محددة للطرح، حيث تم استعراض قائمة بكبرى الشركات الاستشارية، كما تم مناقشة معايير التقييم الفني والمالي للشركات الاستشارية، بجانب مناقشة تصور مبدئي مقترح للإطار الزمني للطرح.